BBC
CNN
REUTERS
FRANCE 24
رصد مراكز الدراسات والمواقع
التحليلية للنخب العالمية البارزة

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. دبلوماسية الأزمة؛ المساعي المتزامنة لواشنطن وبكين لاحتواء الحرب المرتبطة بإيران/ Haaretz	٤
٢. بروز تحالف رباعي جديد في الشرق الأوسط / IISS	٥
٣. الضغط الأقصى والإنجاز الأدنى في الحرب على إيران / RT	٦
٤. العراق بين إيران والولايات المتحدة: مسعى للحفاظ على التوازن في ظل نفوذ الميليشيات / INSS	٧
٥. التداعيات الاستراتيجية لاجتماع ترامب وشي على التنافس الأمريكي ـ الصيني / Foreignaffairs	٨
٦. استمرار الاعتماد المتبادل بين الولايات المتحدة ودول الخليج بعد الحرب مع إيران / Foreignaffairs	٩
٧. تآكل الغموض النووي الإسرائيلي في ظل الحرب مع إيران / Foreignpolicy	١٠
٨. استمرار هشاشة وقف إطلاق النار واتساع نطاق الحرب ليشمل الإمارات / Economist	١١
٩. رئيس الوزراء العراقي المحتمل بين الضغوط الأمريكية والنفوذ الإيراني / WSJ٢	١٢
١٠. التنافس على مضيق هرمز ومساعي إيران لترسيخ الهيمنة الاستراتيجية / ISW	١٣
١١. العراق على أعتاب التحول إلى ساحة مواجهة بين إيران والولايات المتحدة / Brookings	١٤
١٢. السياسة الخارجية العراقية بين تآكل السيادة ونفوذ الفاعلين غير الحكوميين / MERI	١٥
١٣. الحرب مع إيران وإعادة تشكيل النظام الأمني الخليجي لمصلحة الصين / Chathamhouse	١٧
١٤. الامتداد الخفي للحرب بين إيران وإسرائيل إلى الأراضي العراقية/ WSJ	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الصفحه

الملخص التنفيذي

لا ينبغي النظر إلى الحرب الأخيرة بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة باعتبارها مجرد مواجهة عسكرية عابرة؛ فما يجري اليوم في الشرق الأوسط يمثّل مؤشراً واضحاً على بداية إعادة تشكّل جيوسياسي عميق على مستوى المنطقة وحتى على مستوى النظام الدولي بأسره. وتُظهر مجموعة السرديات والتحليلات الصادرة عن مراكز الدراسات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية والعربية أنّ النخب الاستراتيجية العالمية باتت أكثر قلقاً إزاء التداعيات البنيوية لهذه الحرب على مستقبل النظام الأمني في الشرق الأوسط، ومكانة الولايات المتحدة، ودور الصين، ووضع إيران، ومستقبل التحالفات الإقليمية، أكثر من انشغالها بالنتائج الميدانية المباشرة للمعارك. وفي هذا السياق، برزت عدة تحولات جوهرية استحوذت على اهتمام الأوساط التحليلية؛ أولها التآكل التدريجي للتصور التقليدي المرتبط بـ«الهيمنة الأمنية الأمريكية» في الخليج العربي، وثانيها انتقال مضيق هرمز من مجرد ممر اقتصادي حيوي إلى أداة جيوسياسية للردع، وثالثها صعود الصين بوصفها لاعباً يستثمر استراتيجياً في الفجوات التي أفرزتها الأزمة الإقليمية من دون انخراط عسكري مباشر، ورابعها التراجع التدريجي للخطوط الحمراء القديمة، بما في ذلك مسألة الغموض النووي الإسرائيلي. كما تشير التحليلات الحديثة إلى أنّ دول الخليج العربية دخلت بدورها مرحلة من إعادة التفكير الاستراتيجي، إذ إن الحكومات التي اعتمدت لعقود طويلة على المظلة الأمنية لواشنطن بدأت تبحث عن نماذج أمنية أكثر تنوعاً، وعن شراكات تكنولوجية جديدة، وعن سبل لتقليص هشاشتها أمام الحروب الإقليمية المتكررة. وفي الوقت ذاته، تحوّل العراق إلى واحدة من أكثر ساحات التنافس هشاشة بين القوى الإقليمية والدولية، مع بروز مؤشرات مقلقة على إمكانية تحوله إلى جغرافيا دائمة للحروب بالوكالة والصراعات الممتدة.وفي المقابل، لا تكتفي إيران بالدفاع عن نفسها فحسب، بل تسعى أيضاً إلى استثمار الأزمة الراهنة لإعادة تعريف موقعها الإقليمي وفرض وقائع جيوسياسية جديدة، وهو ما أثار قلقاً متزايداً لدى مراكز الفكر الغربية. وترى العديد من هذه المؤسسات أنّ الأثر الحقيقي للحرب لن يتجلى في ساحات القتال، بل في شكل النظام الجديد لتوازن القوى الذي يتبلور تدريجياً في الشرق الأوسط. وانطلاقاً من ذلك، يحاول هذا النص، بالاستناد إلى مجموعة من أبرز التحليلات الاستراتيجية المنشورة في وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث الدولية المرموقة، تقديم صورة شاملة لهذه التحولات؛ صورة تكشف أنّ المنطقة دخلت بالفعل مرحلة انتقال تاريخية تتآكل خلالها التوازنات التقليدية، وتُعاد صياغة التحالفات، وتكتسب منافسة القوى الكبرى أبعاداً أكثر تعقيداً وتشابكاً وتعدداً في المستويات.

Haaretz

دبلوماسية الأزمة؛ المساعي المتزامنة لواشنطن وبكين لاحتواء الحرب المرتبطة بإيران

في ظلّ تصاعد التوترات الإقليمية قبيل زيارة الرئيس الأمريكي إلى بكين، تسعى واشنطن إلى توسيع أجندة المباحثات مع الصين لتتجاوز الملفات الاقتصادية والتجارية التقليدية، وتشمل كذلك البحث عن دور صيني في إنهاء الحرب مع إيران واحتواء التوتر في منطقة الخليج. وتأتي هذه الزيارة في وقت باتت فيه تداعيات النزاع المستمر تُلقي بثقلها على التجارة العالمية وأمن الطاقة والاستقرار الاقتصادي لكلٍّ من الولايات المتحدة والصين، إذ

تشير التقارير إلى أنّ تفاقم أزمة الشرق الأوسط لم يهدّد فقط أسواق النفط وخطوط الملاحة البحرية، بل انعكس أيضاً سلباً على شعبية الإدارة الأمريكية داخلياً. ومن المنتظر أن تتركّز المحادثات بصورة أساسية على القضايا التجارية، بما في ذلك زيادة مشتريات الصين من المنتجات الزراعية والطاقة والطائرات الأمريكية، إلى جانب وضع أطر جديدة للاستثمار والتبادل التجاري الثنائي، غير أنّ الملف الإيراني يفرض نفسه عملياً على مجمل اللقاءات. وتأمل واشنطن أن تستخدم بكين نفوذها لدى طهران للضغط باتجاه وقف المواجهات، لا سيما أنّ الصين تُعدّ من أبرز المشترين للنفط الإيراني منخفض التكلفة، وأنّ استمرار الاضطرابات الإقليمية قد يهدّد أمن الطاقة الصيني ويُضعف الطلب على الصادرات الصينية. وكانت الإدارة الأمريكية قد طرحت مؤخراً مبادرة لإنهاء الحرب، لكنها اعتبرت أنّ تجاهل مسألة البرنامج النووي الإيراني يجعل المقترح «غير مقبول». وفي الوقت نفسه، لوّحت واشنطن بإمكانية إعادة تفعيل العملية البحرية المعروفة باسم «مشروع الحرية»، الهادفة إلى تأمين عبور السفن في مضيق هرمز، مع احتمال توسيع نطاقها، في مؤشر واضح على تصاعد القلق الأمريكي من تهديد طرق نقل الطاقة وارتفاع الكلفة الجيوسياسية للحرب. ورغم وجود مصالح مشتركة بين واشنطن وبكين في احتواء الأزمة، فإنّ الخلافات الجوهرية بين الطرفين بشأن مستقبل إيران ما تزال قائمة، إذ تدعو الصين إلى الحفاظ على البنية السياسية الحالية في إيران ومنع انهيارها بعد انتهاء الحرب، بينما تتبنّى الولايات المتحدة مقاربة مختلفة تجاه مستقبل النظام السياسي الإيراني. كما اعتُبرت الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية الإيراني إلى بكين مؤشراً على تنامي التقارب الاستراتيجي بين طهران وبكين قبيل القمة المرتقبة بين قيادتي البلدين. ويرى محللون أنّ هذا اللقاء يمثّل بالنسبة للطرفين «لعبة على حافة الهاوية»، في ظلّ الحاجة إلى إدارة أزمتين متزامنتين: الأزمة الأمنية في الشرق الأوسط والتوترات الاقتصادية المعقّدة بين الولايات المتحدة والصين. ويدخل الرئيس الأمريكي هذه المفاوضات وسط ضغوط متزايدة ناجمة عن الحرب، إضافة إلى الخلافات التجارية والجمركية القائمة مع بكين، وهو ما يحدّ من هامش المناورة لديه. ومن جهة أخرى، تعتزم واشنطن إثارة مخاوفها المرتبطة بدعم الصين لكلٍّ من إيران وروسيا، بما في ذلك احتمالات نقل أسلحة وتقديم خدمات أقمار صناعية صينية للعمليات العسكرية الإيرانية. وكانت الولايات المتحدة قد فرضت مؤخراً عقوبات على أربع مؤسسات صينية بتهمة تزويد إيران بصور أقمار صناعية. كذلك أفادت تقارير بأنّ إيران هاجمت ناقلة نفط مملوكة للصين في مضيق هرمز وأضرمت النار فيها، وهو ما زاد من المخاوف المتعلقة بأمن الملاحة العالمية. وعلى الرغم من المساعي الرامية إلى خفض التصعيد، لا تزال العلاقات بين واشنطن وبكين هشّة، في ظلّ استمرار مؤشرات انعدام الثقة المتبادل، ومنها القيود الصينية على منح التأشيرات لبعض المسؤولين والصحفيين الأمريكيين، بينما تحاول الولايات المتحدة في المقابل إعادة ضبط علاقتها مع الصين بعد سنوات من المواجهة الكلامية والحرب التجارية. ومن المتوقع أيضاً أن يُطرح ملف تايوان خلال المحادثات، إلا أنّ التقارير تشير إلى أنّ الإدارة الأمريكية لا ترغب في أن يطغى هذا الملف على المفاوضات الاقتصادية وأزمة إيران، في وقت يُنظر فيه إلى هذه القمة بوصفها اختباراً حاسماً لإدارة التنافس الاستراتيجي بين أكبر قوتين في العالم، مع ما قد يترتب عليها من تأثير مباشر في مستقبل الحرب مع إيران وأمن الطاقة العالمي والتوازنات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

https://www.haaretz.com/us-news/١١-٠٥-٢٠٢٦/ty-article/.premium/

IISS

بروز تحالف رباعي جديد في الشرق الأوسط

في أعقاب الحرب مع إيران وما خلّفته من تداعيات واسعة على الأمن الإقليمي، بدأت ملامح تشكّل محور جيوسياسي جديد يضمّ مصر وباكستان والمملكة العربية السعودية وتركيا بالظهور تدريجياً في الشرق الأوسط. ورغم أنّ هذا الإطار لم يتحوّل بعد إلى تحالف دفاعي رسمي، فإنه يُنظر إليه باعتباره آلية تنسيق بين قوى إقليمية رئيسية لإدارة الأزمات الأمنية واحتواء مظاهر عدم الاستقرار الناتجة عن الحرب والتحولات الجيوسياسية المتسارعة. ويُقدَّر أنّ الهدف المركزي لهذا التقارب يتمثّل في إيجاد توازن مقابل السياسات التوسعية الإسرائيلية والحدّ من تداعيات الحرب الإيرانية على البنية الأمنية للمنطقة. وقد عُقد الاجتماع الأول لوزراء خارجية الدول الأربع في الرياض خلال مارس/آذار ٢٠٢٦، أعقبته لقاءات أخرى في إسلام آباد وأنطاليا، فيما عكس استمرار الاجتماعات وعقد لقاءات على مستوى نواب وزراء الخارجية توجهاً نحو تأسيس آلية تشاورية شبه مؤسساتية. وتمحورت المشاورات بصورة أساسية حول دعم الوساطة الباكستانية بين إيران والولايات المتحدة ومنع اتساع نطاق الحرب. وتشترك هذه الدول في مصالح اقتصادية وأمنية مرتبطة باحتواء الأزمة، إذ أدّى اضطراب إمدادات الطاقة والأسمدة الكيميائية عبر مضيق هرمز إلى فرض ضغوط كبيرة على اقتصادات تعتمد على استيراد الطاقة مثل مصر وباكستان وتركيا. ومن الناحية الأمنية، تعرّضت السعودية وتركيا مباشرة لهجمات إيرانية، بينما تخشى باكستان وتركيا من انتقال حالة عدم الاستقرار إلى حدودهما المشتركة مع إيران. كما تخشى أنقرة من أن يؤدّي أي دعم أمريكي أو إسرائيلي محتمل للجماعات الكردية الإيرانية المسلحة إلى تقويض مسار السلام الداخلي الهشّ مع حزب العمال الكردستاني، في حين تتزايد في باكستان المخاوف من تصاعد النزعات الانفصالية في إقليم بلوشستان. ويُعدّ تنامي القلق المشترك تجاه السياسات العسكرية والإقليمية الإسرائيلية عاملاً رئيسياً إضافياً في تقارب هذه الدول. فقد أثار الهجوم الإسرائيلي على قادة حركة حماس في الدوحة عام ٢٠٢٥ مخاوف أمنية متزايدة لدى السعودية، قبل أن تُوقّع الرياض بعد فترة قصيرة اتفاقية دفاع متبادل مع باكستان بوصفها قوة نووية، ورغم أنّ المفاوضات بشأن الاتفاقية كانت قائمة مسبقاً، فإن توقيت الإعلان عنها فُسّر باعتباره محاولة لتعزيز الردع في مواجهة إسرائيل. كما طرحت تركيا احتمال الانضمام إلى هذا التعاون الدفاعي، بالتوازي مع توسيع علاقاتها العسكرية مع باكستان من خلال صفقات تسليح ومناورات مشتركة وتعاون دفاعي متنامٍ. وفي الأشهر الأخيرة، تصاعدت أيضاً حدة الخطاب السياسي بين تركيا وباكستان من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، إذ وصف مسؤولون أتراك العمليات الإسرائيلية ضد إيران بأنها «إرهاب دولة»، محذّرين من أنّ إسرائيل تسعى إلى تحويل تركيا إلى خصمها التالي بعد إيران، فيما تحدّثت شخصيات سياسية إسرائيلية عن تشكّل «محور سنّي معادٍ» يضم تركيا والسعودية وباكستان. كما شهدت العلاقات المصرية ــ الإسرائيلية توتراً متزايداً بسبب الحرب في غزة والإجراءات الإسرائيلية في رفح ومحور فيلادلفيا، في ظلّ مخاوف القاهرة من احتمال تهجير الفلسطينيين قسراً إلى سيناء وانتهاك بنود اتفاقية السلام لعام ١٩٧٩، وهو ما دفع إلى تعزيز الوجود العسكري في سيناء ورفع مستوى انعدام الثقة المتبادل. كذلك اتخذ هذا المحور موقفاً معارضاً لتنامي النفوذ الإسرائيلي والإماراتي في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، حيث رفضت الدول الأربع الاعتراف الإسرائيلي بأرض الصومال، وعملت على توسيع تعاونها الأمني مع الحكومة الصومالية، فضلاً عن زيادة الدعم العسكري المصري والسعودي والتركي للجيش السوداني، خاصة بعد تقدّم القوات المدعومة من الإمارات في غرب السودان. ويأتي هذا التوجّه أيضاً في سياق تراجع اعتماد القوى الإقليمية على الولايات المتحدة، نتيجة سياسة «أمريكا أولاً» التي عزّزت شعوراً لدى دول المنطقة بأن واشنطن لم تعد شريكاً ثابتاً في إدارة الأزمات، إضافة إلى تراجع فعالية المؤسسات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي بسبب الانقسامات الداخلية وضعف البنية المؤسسية. ومع ذلك، فإنّ تحويل هذا التنسيق إلى تحالف دفاعي دائم ما يزال يواجه عقبات كبيرة، إذ أظهرت الحرب الإيرانية محدودية اتفاقية الدفاع بين السعودية وباكستان، بعدما لم تُرسل إسلام آباد مقاتلاتها إلى السعودية إلا عقب التوصل إلى وقف إطلاق النار بين إيران والولايات المتحدة، كما امتنعت مصر، رغم الدعم المالي الخليجي الكبير، عن تقديم دعم عسكري فعّال. وتبقى الخلافات القديمة بين أطراف هذا المحور، من التنافس التركي ــ المصري في ليبيا إلى التوترات السعودية ــ التركية بعد الربيع العربي، عاملاً يثير الشكوك بشأن استمرارية هذا التقارب على المدى الطويل، فضلاً عن تضارب المصالح في ملفات مثل ليبيا وشرق المتوسط والسودان واليمن، وهو ما قد يعيد إحياء التنافسات الجيوسياسية مستقبلاً. وفي المجمل، يبدو هذا الإطار الرباعي أقرب إلى محاولة لتنسيق المواقف بين القوى الإقليمية في مواجهة التحولات الجيوسياسية الجديدة، أكثر من كونه تحالفاً عسكرياً رسمياً، فيما سيظلّ مستقبله مرتبطاً إلى حدّ كبير بمآلات الحرب مع إيران، وسلوك إسرائيل، والتحولات المتسارعة في موازين القوى داخل الشرق الأوسط.

https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/٠٥/٢٠٢٦/a-new-

RT

الضغط الأقصى والإنجاز الأدنى في الحرب على إيران

يشرح التحليل المطروح الحرب الأمريكية والإسرائيلية ضد إيران من خلال استعارة «البندول»؛ إذ تبدأ كل أزمة بضربة أولى، ثم تبلغ ذروتها قبل أن تعود نحو توازن مؤقت، وهو توازن لا يمثّل سلاماً دائماً ولا نهاية حاسمة للصراع، بل يُعدّ هدنة هشة تسبق اهتزازة جديدة. وقد انطلقت المرحلة النشطة من الحرب عبر هجمات واسعة شنّتها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد أهداف عسكرية وبنى تحتية ومراكز قيادية إيرانية، واستمرت قرابة شهرين. غير أنّ الرد الإيراني أدّى إلى توسيع نطاق الأزمة إقليمياً، ووضع مضيق هرمز في قلب المواجهة، وأربك تدفقات الطاقة العالمية، مؤكداً أنّ الضغط العسكري وحده غير قادر على إنتاج سيطرة سياسية مستقرة. ويبدو اليوم أنّ الأزمة تتجه نحو نوع من الاستقرار المؤقت، لا نتيجة ثقة متبادلة، بل بسبب انكشاف حدود جميع الأطراف؛ فالولايات المتحدة اختبرت حدود الإكراه العسكري، وإيران اختبرت حدود التصعيد، فيما واجهت إسرائيل حدود تفوقها العسكري في فرض نظام إقليمي مستدام. وقد فشلت الجولة الأولى من المفاوضات في إسلام آباد، لكنها أظهرت أنّ المسار الدبلوماسي لا يزال قائماً. وطُرح تصور من مرحلتين لإنهاء الحرب يبدأ بوقف إطلاق النار ثم الانتقال إلى مفاوضات حول القيود النووية وتخفيف العقوبات. وفي رواية أخرى، جرى اقتراح مذكرة تفاهم مختصرة تعلن نهاية الحرب وفتح نافذة تفاوضية مدتها ثلاثون يوماً تتناول مضيق هرمز والبرنامج النووي الإيراني والعقوبات الأمريكية. ويعكس هذا الطرح ميزان الضغوط الحقيقي؛ فواشنطن تحتاج إلى اتفاق نووي، لكنها قبل ذلك تحتاج إلى إعادة فتح مضيق هرمز وإغلاق الحرب سياسياً، بينما تسعى طهران إلى تخفيف العقوبات والحصول على ضمانات أمنية، إلا أنها تحتاج أيضاً إلى وقت لترميم الأضرار وتحويل صمودها الميداني إلى ورقة دبلوماسية فاعلة.

وتعرض الموقف الأمريكي لضعف واضح بسبب تناقض جوهري؛ إذ دخلت واشنطن الحرب بقوة عسكرية هائلة لكنها لم تحصد دعماً سياسياً موازياً. فقد امتنعت دول حلف شمال الأطلسي عن المشاركة المباشرة في الحملة العسكرية أو حصار الموانئ الإيرانية، واكتفت بإبداء الاستعداد للمساعدة بعد انتهاء الحرب، كما أبدت دول الخليج، رغم قلقها من إيران، خشيتها من التحول إلى ساحة مواجهة أمريكية ــ إيرانية. وأظهرت أزمة هرمز أنّ إيران تمتلك ورقة جغرافية استراتيجية لا يمكن إلغاؤها بالقصف من دون كلفة عالمية واسعة. ومن هذا المنظور، حتى لو بقي التفوق العسكري لصالح الولايات المتحدة، فإن واشنطن تعرضت لإخفاق سياسي؛ فالقوة الكبرى قد تربح المعارك لكنها تخسر الرواية، وقد تُحدث دماراً واسعاً من دون أن تتمكن من فرض الاستسلام على خصمها. وقد عكس إعلان عملية بحرية لإعادة فتح هرمز ثم تعليقها بسبب تقدم المفاوضات حجم المأزق الأمريكي؛ إذ إن تصعيد الحرب يحمل خطر انفجار إقليمي أوسع، بينما يبدو خفض التصعيد شبيهاً بالتراجع، كما أن استمرار الحصار يضر بالتجارة العالمية، في حين أن قبول اتفاق محدود مع إيران يضعف شعار «الضغط الأقصى». ومع ذلك، فإن مشروع خفض التوتر يستند إلى حقيقة أساسية مفادها أنّ إيران لا يمكن استبعادها من النظام الإقليمي، وأن القوة العسكرية الأمريكية غير قادرة من دون تسوية سياسية على ضمان أمن هرمز، كما أنّ استراتيجية الضغط الدائم التي تعتمدها إسرائيل عاجزة وحدها عن إنتاج الاستقرار في الشرق الأوسط. وإذا جرى اعتماد هذا التصور، فقد يشكّل جسراً مؤقتاً ينقل المنطقة من الحرب المفتوحة إلى مواجهة مُدارة. ومع ذلك، لا تزال ثلاثة مخاطر رئيسية قائمة: احتمال أن تعتبر إسرائيل أي اتفاق يخفف الضغط عن إيران هزيمة استراتيجية فتسعى إلى تخريب المسار الدبلوماسي عبر هجمات جديدة أو عمليات استخباراتية؛ واحتمال أن تتعامل السياسة الداخلية الأمريكية مع الاتفاق باعتباره هدنة تكتيكية مرتبطة بالانتخابات قبل العودة إلى سياسة الضغط؛ إضافة إلى تعقيدات الملف النووي الذي يحتاج إلى ترتيبات دقيقة تتعلق بالتخصيب ومخزونات اليورانيوم وآليات التحقق وتسلسل رفع العقوبات والتعويضات والضمانات القانونية. وفي المحصلة، تبدو الأزمة متجهة نحو توازن هش لأن مستوى التصعيد السابق أصبح مكلفاً للجميع، غير أنّ رفض إسرائيل تثبيت هذا الوضع أو اعتبار واشنطن الاتفاق مجرد استراحة تمهيدية لجولة ضغط جديدة قد يدفع «بندول» الأزمة إلى الحركة مجدداً، ولكن هذه المرة بوتيرة أسرع ونطاق أوسع وقدر أكبر من التدمير.

https://www.rt.com/news/-٦٣٩٨٤٨maximum-pressure-minimum-victory-

INSS

العراق بين إيران والولايات المتحدة: مسعى للحفاظ على التوازن في ظل نفوذ الميليشيات

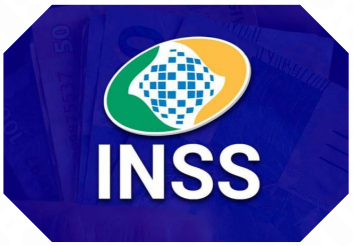

تسعى الحكومة العراقية الجديدة، التي تشكّلت بدعم ملحوظ من القوى الشيعية المقرّبة من إيران، إلى انتهاج سياسة خارجية متوازنة بين طهران وواشنطن، بالتوازي مع العمل على تحسين علاقاتها مع الدول العربية وتركيا بهدف تخفيف حدة التنافس الإقليمي على الساحة العراقية وتهيئة الظروف الملائمة لإعادة الإعمار وتعزيز الاستقرار الأمني والاقتصادي. وقد أسهم هذا التوجّه في تسهيل استمرار الوجود العسكري الأمريكي ضمن إطار التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، كما أدى إلى تراجع نسبي في الهجمات التي تستهدف القوات الأمريكية داخل العراق. وفي الوقت ذاته، منحت الحكومة امتيازات اقتصادية ومؤسساتية واسعة للفصائل المسلحة المقرّبة من إيران، الأمر الذي قد يعزز قدراتها العملياتية ويزيد من إمكانية استخدام الساحة العراقية في التحركات الإقليمية الإيرانية، بما في ذلك ما يرتبط بالمواجهة مع إسرائيل. ومنذ توليه السلطة، وضع رئيس الوزراء العراقي السابق مكافحة الفساد، والتصدي لخلايا داعش، وإعادة تأهيل البنية التحتية المتهالكة، ولا سيما شبكات الكهرباء والمياه، في صدارة أولويات حكومته، مؤكداً أن العراق لا ينبغي أن يتحول إلى ساحة للحروب بالوكالة، مع الحرص في الوقت نفسه على عدم الإضرار بالعلاقات مع الولايات المتحدة. وعلى خلاف الخطاب المتشدد لبعض الفصائل الشيعية المطالبة بانسحاب كامل للقوات الأمريكية، اعتبرت الحكومة العراقية استمرار هذا الوجود ضرورياً في إطار مكافحة الإرهاب، وحرصت عبر القنوات الرسمية على توجيه رسائل طمأنة إلى واشنطن. كما سعت بغداد إلى التفاوض مع الولايات المتحدة بشأن تخفيف العقوبات المفروضة على عدد من المصارف العراقية بسبب تحويل أموال إلى إيران، وهي العقوبات التي أسهمت في تقليص تدفق الدولار إلى العراق وتفاقم أزمة الدينار، في وقت تدرك فيه الحكومة أن الاستقرار الاقتصادي للبلاد يبقى مرتبطاً إلى حد كبير باستمرار التواصل مع النظام المالي الأمريكي، ولذلك عملت أيضاً على تشجيع الاستثمارات الغربية والانفتاح الاقتصادي بعيداً عن الخطابات المعادية لواشنطن.وفي المقابل، انتهجت بغداد سياسة مزدوجة ومدروسة تجاه إيران، تقوم على الحفاظ على العلاقات الوثيقة معها مع السعي في الوقت نفسه إلى طمأنتها بأن العراق لا يشكل تهديداً لمصالحها. ويعكس توقيع الاتفاق الأمني بين البلدين، إضافة إلى ترحيب العراق بالتقارب الإيراني ــ السعودي الذي لعب دوراً في مراحله التمهيدية، رغبة الحكومة في منع تحول الأراضي العراقية إلى ساحة مواجهة بين طهران والرياض. كما يظهر هذا التوازن في الحوارات التي يجريها العراق بالتوازي مع إيران والولايات المتحدة ودول الخليج العربي وتركيا حول ملفات الأمن والاقتصاد والمياه والقضية الكردية. غير أن الحكومة تواجه داخلياً تحديات تتعلق بالشرعية السياسية والضغوط الاجتماعية، إذ لم تتشكل نتيجة انتصار انتخابي حاسم، بل عقب انسحاب خصمها الرئيسي، ما يجعلها أكثر عرضة للاهتزاز في حال تفاقم الأزمات الاقتصادية أو الأمنية. وقد أظهرت احتجاجات عام ٢٠١٩، التي رافقتها مشاعر مناهضة لإيران لدى شريحة من الشباب الشيعي، هشاشة الوضع الداخلي وإمكانية تحوله سريعاً إلى أزمة سياسية واسعة. وتبقى القوة المتنامية للفصائل الشيعية المدعومة من إيران أبرز القيود التي تواجه الدولة العراقية، إذ اضطرت الحكومة إلى تقديم تنازلات واسعة لهذه القوى، شملت تعيين عناصر مرتبطة بها في مؤسسات الدولة وإنشاء شركات تابعة لـ«الحشد الشعبي» لتنفيذ مشاريع البنية التحتية وتأمين مصادر دخل دائمة، في نموذج يقترب من البنية الاقتصادية للحرس الثوري الإيراني. ورغم إعلان بعض هذه الفصائل أنها غير ملزمة بسياسات الحكومة، فإن الهجمات ضد القوات الأمريكية داخل العراق تراجعت نسبياً. ومن منظور الولايات المتحدة، يمثل الحفاظ على استقرار العراق واستمرار الوجود العسكري فيه أولوية استراتيجية لمنع عودة تنظيم داعش، وهو ما يفسر استمرار الدعم الأمريكي لبغداد رغم اتساع نفوذ الفصائل المسلحة داخل مؤسسات الدولة، مع إبداء قدر من المرونة في ملفات العقوبات والضغوط الاقتصادية. إلا أن الهجمات التي تنفذها جماعات مدعومة من إيران ضد مواقع أمريكية في سوريا تثير مخاوف متزايدة من انتقال التوترات إلى العراق واتساع نطاق عدم الاستقرار. أما بالنسبة إلى إسرائيل، فإن السياسة العراقية تحمل أبعاداً متناقضة؛ فاستمرار الحضور الأمريكي يُعد عاملاً إيجابياً من منظورها، في حين يشكل تعاظم النفوذ المالي والعسكري للفصائل الشيعية واتساع حرية الحركة الإيرانية على الحدود العراقية ــ السورية تهديداً متصاعداً، وهو ما تؤكده التقارير المتعلقة بضربات جوية استهدفت منع نقل الأسلحة عبر الممر البري بين العراق وسوريا. وفي المحصلة، يجد العراق نفسه أمام معادلة شديدة التعقيد، تحاول فيها الدولة الحفاظ على توازن هش بين متطلبات التعاون مع الولايات المتحدة وضغوط القوى المرتبطة بإيران، وهو توازن قد تكون له انعكاسات مباشرة على مستقبل الأمن الإقليمي بأسره.

https://www.inss.org.il/publication/iraq-usa-iran/

Foreignaffairs

التداعيات الاستراتيجية لاجتماع ترامب وشي على التنافس الأمريكي ـ الصيني

يُنظر إلى الاجتماع المرتقب بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والرئيس الصيني شي جين بينغ في بكين بوصفه محطة مفصلية في مسار التنافس الأمريكي ــ الصيني، تتجاوز حدود اللقاءات الدبلوماسية التقليدية. فالعلاقة بين القوتين دخلت مرحلة شديدة الحساسية تتداخل فيها ملفات التكنولوجيا، وتوازن القوى في آسيا، وتايوان، والحرب الأمريكية ضد إيران، ما يجعل قرارات الزعيمين ذات تأثير مباشر على شكل النظام الدولي. ومنذ لقاء نيكسون وماو عام ١٩٧٢، نادراً ما ارتبط مستقبل العلاقات الثنائية بهذا

القدر بإرادة القادة الشخصية. ورغم الاختلاف الجذري بين النظامين السياسيين، يشترك ترامب وشي في نزعة قومية ورؤية تقوم على مركزية القوة والمنافسة العالمية، غير أن أسلوبيهما مختلفان جذرياً؛ فترامب يعتمد نهجاً ارتجالياً وصفقاتياً وغير مؤسساتي يقوم على عنصر المفاجأة، بينما يستند شي إلى نموذج مركزي منضبط يقوم على التخطيط طويل المدى والانضباط الحزبي والسيطرة المحكمة على المعلومات والفضاء السياسي. وتبدو الصين أكثر استعداداً لهذه المواجهة، بعدما أمضى شي سنوات طويلة في تعزيز القدرات العسكرية والتكنولوجية وتهيئة بلاده لمنافسة استراتيجية ممتدة مع الولايات المتحدة، انطلاقاً من قناعة بأن صعود الصين وتراجع النفوذ الأمريكي يمثلان تحولاً تاريخياً. أما سياسة ترامب تجاه الصين فاتسمت بالتذبذب، إذ جمع بين تخفيف بعض القيود التقنية المفروضة على بكين، ودعم مبيعات السلاح لتايوان، والضغط على شركاء الصين، ومواجهة هيمنتها على المعادن الحيوية.وقد أفرز هذا التناقض حالة جديدة من «الغموض الاستراتيجي» في السياسة الأمريكية تجاه الصين، لم تعد تقتصر على قضية تايوان، بل شملت الاتجاه العام للعلاقة مع بكين: هل تتجه واشنطن نحو تسوية مع الصين أم نحو احتواء أكثر صرامة بالاعتماد على الحلفاء في منطقة الهندي ــ الهادئ؟ ويوفر هذا الغموض لترامب بعض المكاسب السياسية، إذ يبقي الصين في حالة ترقب، ويساعده على احتواء الانقسامات داخل الإدارة الأمريكية، لكنه يثير في المقابل مخاوف الحلفاء الأوروبيين والآسيويين من احتمال تحوله إلى مهادنة استراتيجية مع بكين. ومن المتوقع أن تتركز المباحثات على التجارة، وأشباه الموصلات، والذكاء الاصطناعي، وسلاسل الإمداد، والمعادن الحيوية، وتايوان، وبحر الصين الجنوبي، إضافة إلى علاقات الصين مع إيران وروسيا. كما ستكتسب لغة الجسد والنبرة السياسية أهمية خاصة؛ إذ قد يُفسَّر أي خطاب تصالحي من ترامب على أنه محاولة لتثبيت العلاقات لأسباب اقتصادية أو انتخابية، بينما قد يعكس تشدد شي ثقة متزايدة بقدرة الصين على مواصلة مسار الاستقلال التكنولوجي. ويتمثل الخطر الأبرز في احتمال تقديم واشنطن تنازلات استراتيجية للصين في ملفات حساسة، مثل التكنولوجيا وتايوان، مقابل مكاسب اقتصادية قصيرة الأمد. وفي المحصلة، فإن أهمية الاجتماع لا تكمن فقط في نتائجه المباشرة، بل في الرسائل التي سيرسلها بشأن مستقبل التنافس بين القوتين وموازين القوة في النظام الدولي القادم.

https://www.foreignaffairs.com/united-states/stakes-trump-vs-

Foreignaffairs

استمرار الاعتماد المتبادل بين الولايات المتحدة ودول الخليج بعد الحرب مع إيران

أدخلت الحرب الأمريكية ـ الإسرائيلية ضد إيران العلاقات بين واشنطن ودول الخليج العربي مرحلة شديدة التوتر، لكنها أكدت في الوقت نفسه استمرار الحاجة المتبادلة بين الطرفين. فبعد عام واحد فقط من زيارة الرئيس الأمريكي إلى السعودية وقطر والإمارات، التي رافقتها اتفاقيات واستثمارات تجاوزت قيمتها ثلاثة تريليونات دولار، تعرضت البحرين والكويت وعُمان وقطر والسعودية والإمارات، عقب بدء الهجمات على إيران في ٢٨ فبراير، لموجات من الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية. ورغم أن وقف إطلاق

النار في ٨ أبريل أوقف معظم العمليات العسكرية، فإن الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز من جانب إيران أدى إلى اضطراب صادرات النفط والغاز والسلع الاستراتيجية الخليجية. ولم تعد المخاوف الخليجية تقتصر على إعادة فتح المضيق، بل امتدت إلى القلق من تشكل نظام إقليمي يمنح إيران القدرة على التحكم في ارتباط اقتصادات الخليج بالعالم. كما أضعفت الأزمة مصداقية الضمانات الأمنية الأمريكية، إذ إن الوجود العسكري لواشنطن لم يمنع الهجمات الإيرانية، بل جعل دول الخليج جزءاً مباشراً من ساحة الحرب. ومع ذلك، تبقى البدائل المتاحة أمام هذه الدول محدودة وغير قادرة على توفير مستوى الحماية والاستقرار المطلوبين. وخلال العقد الأخير، سعت دول الخليج إلى تنويع اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري، بالتوازي مع إصلاحات اجتماعية واقتصادية واسعة، غير أن نجاح هذه المشاريع يتطلب بيئة إقليمية مستقرة، وهو أمر يصعب تحقيقه في المستقبل القريب من دون الدور الأمريكي. كما أن خيارات مثل التفاهم المنفصل مع إيران، أو المواجهة المباشرة معها، أو بناء منظومة أمن خليجية مستقلة، أو استبدال واشنطن بقوى مثل الصين وروسيا، لا تبدو قادرة على ضمان الاستقرار المطلوب. وقد دفعت الحرب الأخيرة دول الخليج إلى إعادة تقييم تصوراتها الأمنية والاقتصادية، إذ إن الأضرار التي لحقت بالمنشآت التجارية وتراجع الإيرادات وتعطل الأعمال أضعفت ثقة المستثمرين والشركات العالمية بالمنطقة، رغم عدم حدوث انسحاب واسع منها حتى الآن. ويتمثل السيناريو الأكثر إثارة للقلق بالنسبة للعواصم الخليجية في انتهاء الحرب بإيران ضعيفة لكنها غير مهزومة، مع استمرار إغلاق هرمز وبقاء نظام إيراني يسعى إلى الانتقام. ورغم وجود أصوات تدعو إلى مشاركة خليجية أوسع في الحرب ضد إيران، فإن ذلك ينطوي على مخاطر تصعيد الهجمات الانتقامية. كما أن دول الخليج غير راضية عن اندلاع الحرب خلافاً لنصائحها، في وقت أسهم فيه السلوك الأمريكي المتقلب في تراجع مستوى الثقة بواشنطن. ومع ذلك، تدرك هذه الدول أن إيران تمثل تهديداً حقيقياً، وأن الولايات المتحدة ما زالت الطرف الوحيد القادر على توفير مظلة دفاعية فعالة، وهو ما عبّر عنه مسؤول إماراتي بقوله: «الصواريخ كانت إيرانية، لكن أنظمة الدفاع كانت أمريكية». فرغم فشل الردع، لعبت الأنظمة الدفاعية الأمريكية دوراً حاسماً في الحد من الخسائر البشرية. وفي المقابل، تواجه فكرة بناء منظومة أمنية خليجية موحدة عقبات سياسية، من بينها الخلافات بين السعودية والإمارات، فضلاً عن اختلاف تجارب الدول الخليجية خلال الحرب؛ إذ تعرضت الإمارات لهجمات أكبر وأصبحت أكثر تشككاً تجاه الحوار مع إيران، بينما حافظت عُمان، الأقل تضرراً بسبب منفذها المباشر على المحيط الهندي، على دورها الوسيط. أما الصين وروسيا، فلا تبدوان قادرتين على الحلول محل الولايات المتحدة؛ فروسيا منشغلة بحرب أوكرانيا، والصين، رغم نفوذها الاقتصادي على إيران، لا تبدي استعداداً لتحمل أعباء الأمن الإقليمي. لذلك، ما زالت الشراكة مع واشنطن تُعد الخيار الأكثر واقعية لدول الخليج. وفي هذا السياق، تستطيع الولايات المتحدة إعادة بناء علاقاتها الخليجية عبر إنهاء الحرب، وضمان حرية الملاحة في هرمز، وتأسيس تحالف دولي لحماية الممرات البحرية، إضافة إلى تطوير أنظمة دفاع مشتركة ضد الصواريخ والطائرات المسيّرة، وتعزيز التعاون في مجالات الطاقة والبنية التحتية والذكاء الاصطناعي والنقل الإقليمي. وفي المحصلة، تؤكد الأزمة أن الولايات المتحدة ودول الخليج لا تزالان بحاجة استراتيجية متبادلة، وأن إعادة صياغة التعاون الأمني والاقتصادي قد تحول هذه الحرب من مصدر تهديد إلى فرصة لتعزيز الشراكة بين الجانبين.

https://www.foreignaffairs.com/united-states/america-and-gulf-still-

Foreignpolicy

تآكل الغموض النووي الإسرائيلي في ظل الحرب مع إيران

أدت الحرب مع إيران إلى تعرّض سياسة الغموض النووي الإسرائيلية، المستمرة منذ عقود، لضغوط غير مسبوقة، بعدما طالب عدد من المشرعين الأمريكيين إدارة واشنطن بالاعتراف العلني ببرنامج الأسلحة النووية الإسرائيلي وتوضيح ما إذا كانت إسرائيل تمتلك خطوطاً حمراء معلنة بشأن احتمال استخدام هذه الأسلحة. وتنبع أهمية هذه المطالب من أن الصمت الأمريكي الطويل حيال الترسانة النووية الإسرائيلية أصبح أكثر صعوبة في التبرير في ظل حرب إقليمية تتمحور أساساً حول الملف النووي. فمنذ ستينيات القرن الماضي، اعتمدت العقيدة النووية الإسرائيلية على صيغة

غامضة تقوم على التأكيد بأنها لن تكون «أول دولة تُدخل السلاح النووي إلى الشرق الأوسط»، وهي صيغة أتاحت لإسرائيل الاحتفاظ بقدرات ردع نووية من دون إعلان رسمي أو اختبارات علنية أو اعتراف مباشر. ولم يكن الهدف الأساسي من هذا الغموض خداع الخصوم، إذ إن إيران ومعظم القوى الإقليمية افترضت دائماً امتلاك إسرائيل لقدرات ردع نووية، بل تمثلت قيمته الحقيقية في أبعاده السياسية والدبلوماسية، إذ خفف الضغط على الدول العربية للاعتراف بالتفوق الاستراتيجي الإسرائيلي، وقلّص دوافع سباق التسلح النووي العلني، كما منح الولايات المتحدة هامشاً للحفاظ على التفوق الإسرائيلي من دون الاضطرار إلى الدفاع العلني عنه في المحافل الدولية الخاصة بمنع الانتشار النووي. وقد استند هذا الترتيب إلى تعاون أمريكي طويل الأمد ركّز جهود منع الانتشار في الشرق الأوسط بصورة شبه كاملة على البرنامج النووي الإيراني، ما سمح لإسرائيل باستهداف المنشآت والعلماء والبنية التحتية النووية الإيرانية من دون أن تتحول ترسانتها هي إلى موضوع رسمي للنقاش، حتى بعد اتفاق عام ٢٠١٥ الذي أخضع البرنامج الإيراني لرقابة مشددة من دون المساس بالموقع النووي الإسرائيلي.غير أن الحرب الأخيرة غيّرت هذا الإطار بصورة جوهرية، إذ إن إعلان تدمير القدرات النووية الإيرانية هدفاً مباشراً للحرب جعل من الصعب إبقاء الترسانة النووية الإسرائيلية خارج النقاش العام. فالهجمات على منشآت فوردو ونطنز وأصفهان نقلت القضية النووية من مستوى العمليات السرية إلى قلب الخطاب الرسمي لحرب إقليمية واسعة، الأمر الذي جعل الحفاظ على الغموض أكثر تعقيداً على المستويين العملياتي والخطابي. فعلى المستوى العملياتي، دخلت مواقع مثل ديمونا، التي بقيت لعقود جزءاً صامتاً من معادلة الردع، إلى المجال العلني للحرب، بعدما أصبحت تُذكر في التقارير العسكرية والتحليلات المتعلقة بالمسارات الصاروخية ونقاط الضعف الاستراتيجية، حتى من دون تعرضها لهجوم مباشر. أما على المستوى الخطابي، فقد أصبحت القدرات النووية الإسرائيلية جزءاً طبيعياً من النقاشات السياسية والإعلامية في إيران والمنطقة والغرب، كما أن طرح احتمال الاستخدام النووي الإسرائيلي في واشنطن والحديث العلني عنه، ولو من دون اعتراف رسمي، يعكس انتقال الموضوع من دائرة المحظور السياسي إلى فضاء النقاش العام. وتزداد تعقيدات المشهد مع احتمال فقدان إسرائيل احتكارها للغموض الاستراتيجي، إذ إن البرنامج النووي الإيراني، رغم الأضرار التي لحقت به، لم يُدمَّر بالكامل. وإذا وصلت طهران إلى مرحلة امتلاك القدرة على تصنيع سلاح نووي من دون إعلان رسمي عن ذلك، فسيجد الشرق الأوسط نفسه أمام قوتين تعتمدان سياسة الغموض الاستراتيجي، وهي معادلة لم تُصمم العقيدة الإسرائيلية التقليدية للتعامل معها. ورغم أن إسرائيل والولايات المتحدة لن تتخليا على الأرجح عن الصيغة القديمة رسمياً، فإن الغموض النووي قد يبقى قائماً كعقيدة شكلية بينما يفقد تدريجياً وظيفته الدبلوماسية الأساسية. فالقوة الحقيقية لهذه السياسة لم تكن في إخفاء الواقع، بل في إبقائه خارج اللغة السياسية العادية، ومع تغيّر هذه اللغة، تتآكل تدريجياً المزايا الاستراتيجية التي وفرها الغموض لعقود طويلة.

https://foreignpolicy.com/٠٦/٠٥/٢٠٢٦/iran-war-trump-netanyahu-israel-

Economist

استمرار هشاشة وقف إطلاق النار واتساع نطاق الحرب ليشمل الإمارات

The Economist

رغم التصريحات المتكررة بشأن اقتراب التوصل إلى تسوية دبلوماسية، تشير التطورات الميدانية والسياسية إلى أن حرب الخليج ما تزال تعيش حالة من الهشاشة وعدم الحسم. فقد تراجعت الولايات المتحدة سريعاً عن خطة أعلنها الرئيس الأمريكي لمرافقة السفن التجارية في مضيق هرمز بعد أيام قليلة من طرحها، الأمر الذي أعاد الشكوك حول قدرة واشنطن على إدارة الأزمة واحتواء تداعياتها. وفي الوقت نفسه، أدى الهجوم الإيراني على الإمارات العربية المتحدة، التي تُعد من أبرز الحلفاء الإقليميين للولايات

المتحدة، إلى تقويض حالة التهدئة الهشة، إلا أن الرد الأمريكي اتسم بالحذر ومحاولة التقليل من أهمية الهجوم، بما يعكس رغبة واضحة في تجنب الانزلاق نحو مواجهة أوسع والحفاظ على فرص استمرار المسار التفاوضي. ويكشف هذا المشهد عن فجوة متزايدة بين الخطاب الأمريكي المتشدد تجاه إيران وبين حدود القدرة أو الإرادة الفعلية للدخول في حرب إقليمية شاملة. كما لم تعد الأزمة محصورة في بعدها العسكري، بل باتت تمثل تهديداً مباشراً لأمن الطاقة والتجارة العالمية، في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار في مضيق هرمز، الذي يشكل الممر الرئيسي لصادرات النفط والغاز الخليجية. وأظهر التراجع السريع عن الخطة الأمريكية لإعادة تأمين الملاحة أن حتى القوة العسكرية الأكبر في العالم تواجه قيوداً عملية معقدة أمام الطبيعة الجيوسياسية الحساسة للمنطقة.وعلى المستوى السياسي، لا تزال الانقسامات قائمة بشأن كيفية التعامل مع إيران، سواء داخل الولايات المتحدة أو بين القوى الإقليمية وحتى داخل البنية السياسية الإيرانية نفسها. فبينما ترى بعض النخب السياسية والأمنية أن الدبلوماسية ما تزال خياراً قابلاً للحياة، يعتقد آخرون أن طهران تستخدم المفاوضات لكسب الوقت والحفاظ على قدراتها الاستراتيجية. ويحمل الهجوم على الإمارات دلالة إضافية تتجاوز أبعاده العسكرية المباشرة، إذ يعكس انتقال ساحة الصراع إلى قلب الاقتصاد الخليجي ومراكزه التجارية والمالية. فقد عملت الإمارات خلال السنوات الأخيرة على ترسيخ صورتها باعتبارها أحد أكثر المراكز المالية والتكنولوجية واللوجستية استقراراً وأمناً في العالم، واستهدافها، حتى وإن كانت الخسائر العسكرية محدودة، قد يؤثر سلباً على ثقة المستثمرين والشركات الدولية والأسواق المالية، ويؤكد أن الحرب تجاوزت الإطار التقليدي للمواجهة بين إيران وإسرائيل. وفي المجمل، لا تعكس التطورات الراهنة اقتراب نهاية الحرب، بل تشير إلى دخولها مرحلة أكثر تعقيداً واستنزافاً، تتزامن فيها هدنات هشة مع هجمات محدودة وتهديدات مستمرة لطرق الطاقة والتجارة، إلى جانب جولات متقطعة من المفاوضات السياسية. وفي ظل هذه المعادلة، يبدو التوصل إلى اتفاق دائم أمراً بعيد المنال، فيما تبقى المنطقة معرضة في أي لحظة لعودة سريعة إلى دوامة التصعيد والتوتر الواسع.

https://www.economist.com/middle-east-and-africa/٢٠٢٦/٠٥/٠٦/

WSJ

رئيس الوزراء العراقي المحتمل بين الضغوط الأمريكية والنفوذ الإيراني

يقف العراق أمام مرحلة سياسية شديدة الحساسية، مع صعود رجل أعمال نافذ لكنه محدود الخبرة السياسية بوصفه المرشح الأبرز لرئاسة الوزراء، في وقت يتعرض فيه لضغوط أمريكية مباشرة تهدف إلى تقليص نفوذ الجماعات المقرّبة من إيران داخل بنية الدولة العراقية. ويعكس الدعم العلني الذي تبديه واشنطن لهذا المرشح، إلى جانب مطالبها الصريحة بإبعاد الفصائل المرتبطة بطهران عن الحكومة المقبلة، عودة العراق إلى موقعه التقليدي كساحة تنافس استراتيجي بين الولايات المتحدة وإيران. وقد برز هذا المرشح

بعد فترة طويلة من الجمود السياسي ورفض أمريكي لعودة شخصيات أكثر قرباً من طهران إلى رئاسة الحكومة، ليُقدَّم بوصفه خياراً وسطياً يمكنه التوفيق بين موازين القوى الداخلية والخارجية. غير أن اختياره جاء عقب مشاورات متزامنة مع واشنطن وطهران، ما يؤكد استمرار معادلة النفوذ المزدوج في العراق، حيث يصعب تشكيل حكومة مستقرة من دون حد أدنى من التفاهم بين القوتين الخارجيتين الأكثر تأثيراً في البلاد. وتكمن المفارقة في أن الشخصية المدعومة حالياً من الولايات المتحدة كانت قد تعرضت سابقاً لضغوط من المؤسسات المالية الأمريكية بسبب شبهات تتعلق بعلاقات مالية مع شبكات مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني والفصائل الشيعية المسلحة. ففي عام ٢٠٢٤، حُرم المصرف المرتبط به من الوصول إلى النظام المالي القائم على الدولار، بعدما اعتبرت الأجهزة الأمريكية أن المصرف تعاون مع قيادات فصائلية وشبكات مالية مرتبطة بإيران، رغم نفي إدارة المصرف لهذه الاتهامات. ويعكس استمرار القيود الأمريكية حجم القلق في واشنطن من تغلغل الجماعات المسلحة في البنية الاقتصادية والمالية العراقية. وتتوقع الولايات المتحدة من الحكومة العراقية المقبلة اتخاذ خطوات عملية للحد من نفوذ الفصائل المسلحة الموالية لإيران، خصوصاً بعد مئات الهجمات التي استهدفت مواقع ومصالح أمريكية داخل العراق والمنطقة. وتشمل هذه المطالب تقليص النفوذ السياسي والاقتصادي لهذه الجماعات، وقد استخدمت واشنطن خلال الحرب الأخيرة أدوات ضغط مباشرة، من بينها تعليق تحويلات الإيرادات النفطية العراقية بالدولار وتجميد أجزاء من المساعدات الأمنية. إلا أن تنفيذ مثل هذه المطالب يمثل تحدياً بالغ الخطورة بالنسبة لرئيس الوزراء المقبل، إذ إن الفصائل الشيعية المسلحة أصبحت خلال العقدين الماضيين جزءاً متجذراً من المنظومة الأمنية والسياسية والاقتصادية العراقية، كما عززت مكانتها بعد الحرب ضد تنظيم داعش، وبات لها نفوذ واسع داخل المصارف والتجارة والبرلمان ومؤسسات الدولة. ومن ثم، فإن أي محاولة لنزع سلاح هذه الجماعات أو تقليص دورها قد تؤدي إلى ردود فعل عنيفة وتفاقم حالة عدم الاستقرار الداخلي. وفي المقابل، أعلنت شخصيات إيرانية بارزة رفضها لأي مساعٍ لإضعاف هذه الفصائل، نظراً إلى أن طهران تنظر إلى نفوذها في العراق باعتباره امتداداً استراتيجياً ذا أبعاد أمنية واقتصادية وجيوسياسية. كما تتداخل الأزمة السياسية مع أزمة اقتصادية متفاقمة، بعدما أخرجت الولايات المتحدة عشرات المصارف العراقية من النظام المالي المرتبط بالدولار بسبب مخاوف تتعلق بتهريب الأموال إلى إيران أو تمويل الجماعات المسلحة، ما أدى إلى ضغوط كبيرة على الاقتصاد العراقي المعتمد على الدولار والاستيراد، وأجبر بغداد في بعض الحالات على اللجوء إلى اليورو أو عملات أخرى لتأمين وارداتها الأساسية. وفي المحصلة، تكشف هذه التطورات استمرار أزمة «السيادة المزدوجة» في العراق؛ فالحكومة تحتاج إلى الدعم الأمريكي والغربي لتفادي الانهيار الاقتصادي والحفاظ على علاقاتها الدولية، لكنها في الوقت نفسه غير قادرة على البقاء سياسياً وأمنياً من دون تفاهم مع القوى المقرّبة من إيران. ولذلك، سيجد رئيس الوزراء المقبل نفسه مضطراً إلى إدارة توازن هش بين الضغوط الأمريكية الرامية إلى احتواء الفصائل المسلحة، والضغوط الإيرانية الساعية إلى الحفاظ على نفوذها، وهو توازن يبقى عرضة للانهيار في أي لحظة مع ما قد يترتب عليه من أزمات سياسية وأمنية جديدة.

https://www.wsj.com/world/middle-east/the-u-s-tied-his-

ISW

التنافس على مضيق هرمز ومساعي إيران لترسيخ الهيمنة الاستراتيجية

تشير التطورات الأخيرة إلى أن أزمة مضيق هرمز لم تعد مجرد أداة ضغط مؤقتة بيد إيران، بل تحولت إلى جزء من استراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى إعادة صياغة التوازنات الإقليمية وترسيخ نفوذ طهران الجيوسياسي. فإيران لم تعد تركز فقط على مواجهة الضغوط العسكرية أو ضمان بقائها، بل تسعى إلى فرض سيطرة فعلية ومستدامة على أحد أهم الممرات الحيوية للطاقة والتجارة في العالم، بما قد يؤدي إلى تغيير موازين القوة في الشرق الأوسط

وإعادة تعريف قواعد الملاحة البحرية الدولية. وخلال الأسابيع الأخيرة، أكد مسؤولون إيرانيون مراراً أن مضيق هرمز يُعد جزءاً من المياه السيادية الإيرانية، وأن طهران تعتزم تنظيم حركة الملاحة فيه وإخضاع عبور السفن لنظام رسوم وإدارة مباشر. ويعكس هذا الخطاب انتقال إيران إلى مرحلة تسعى فيها إلى تحويل الأزمة الحالية إلى مكسب جيوسياسي دائم، مستفيدة من تداعيات الحرب لتعزيز نفوذها الاستراتيجي. وفي هذا السياق، أنشأت السلطات الإيرانية هيكلاً إدارياً جديداً لإدارة المضيق وفرض رسوم على السفن التجارية، في خطوة ترمي رمزياً إلى تقديم السيطرة الإيرانية على هرمز بوصفها شبيهة بإدارة الممرات البحرية الدولية الاستراتيجية.غير أن العقبة الأساسية أمام هذه الطموحات تكمن في أن إيران لا تمتلك سيادة قانونية كاملة على المضيق، ما يجعل نجاح هذا المشروع مرتبطاً بمدى قبول القوى الدولية وشركات الملاحة عملياً بالأمر الواقع الذي تحاول طهران فرضه. ومن هنا، يصبح «الاعتراف الضمني» الأداة الأهم في الاستراتيجية الإيرانية؛ إذ إن غياب هذا القبول سيدفع إيران إلى الاعتماد على وسائل أكثر تصعيداً، مثل احتجاز السفن أو استخدام القوة العسكرية والتهديدات الصاروخية لفرض مطالبها، وهو ما قد يحمّلها كلفة سياسية وأمنية مرتفعة. وتمثل السيطرة العملية على هرمز ورقة ضغط هائلة بالنسبة لإيران، إذ تمنحها القدرة على التأثير في دول الخليج العربي من خلال التهديد بتقييد الوصول إلى الممر البحري، واستخدام ذلك في مواجهة تعاون هذه الدول مع الولايات المتحدة أو إسرائيل. كما أظهرت الحرب الأخيرة للقيادة الإيرانية مدى التأثير الذي يمكن أن يمارسه المضيق على الاقتصاد العالمي وقرارات القوى الإقليمية والدولية. ولا تقتصر أبعاد هذه الاستراتيجية على الجانب الأمني، بل تشمل أيضاً أبعاداً اقتصادية ومالية، إذ تسعى طهران إلى توظيف سيطرتها على هرمز للالتفاف على العقوبات الغربية، عبر فرض رسوم بالعملة الإيرانية أو استخدام مصارف وشبكات مالية إيرانية، بما قد يسهم في إنشاء قنوات مالية موازية تُضعف فعالية نظام العقوبات الدولي. وتتجاوز تداعيات هذه السياسة حدود الشرق الأوسط، إذ إن ترسيخ نموذج السيطرة الأحادية على هرمز قد يؤدي إلى إضعاف مبادئ القانون البحري الدولي، ويفتح المجال أمام قوى أخرى، مثل الصين، لمحاولة فرض قيود مشابهة في ممرات بحرية استراتيجية أخرى حول العالم. ولذلك، لم تعد قضية هرمز مجرد جزء من الصراع الإيراني ــ الأمريكي أو النزاع الإقليمي، بل أصبحت مسألة ترتبط مباشرة بحرية التجارة العالمية وأمن الملاحة الدولية. ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى ضمان حرية العبور الكاملة في المضيق باعتباره شرطاً أساسياً لأي تسوية مستدامة للحرب، لأن السماح لإيران بفرض سيطرة فعلية على هذا الممر الحيوي قد يؤدي إلى تحولات عميقة في التوازنات الجيوسياسية الإقليمية وفي بنية الاقتصاد العالمي بأسره.

https://understandingwar.org/research/middle-east/iran-must-not-rule-

Brookings

العراق على أعتاب التحول إلى ساحة مواجهة بين إيران والولايات المتحدة

أثّرت الحرب بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل بصورة مباشرة على الحسابات الاستراتيجية الصينية، إلا أن بكين اختارت حتى الآن انتهاج مقاربة حذرة وبراغماتية تركز أساساً على حماية مصالحها الوطنية وتقليل الخسائر الاقتصادية والجيوسياسية. وخلافاً للعديد من الاقتصادات الآسيوية والأوروبية، تمكنت الصين في المدى القصير من احتواء جزء مهم من اضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الطاقة الناتجة عن أزمة مضيق هرمز، مستفيدة من سياسات طويلة الأمد هدفت إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، وتوسيع الاحتياطات الاستراتيجية للطاقة، وتطوير الصناعات المحلية. ومن الناحية الجيوسياسية، تنظر بكين إلى الحرب باعتبارها فرصة نسبية لتقليص تركيز الولايات المتحدة على منطقة آسيا ــ المحيط الهادئ، إذ يرى محللون صينيون أن تحويل جزء من الموارد العسكرية الأمريكية إلى الشرق الأوسط واستنزاف الذخائر والمعدات قد يخفف الضغوط الأمريكية على الصين في شرق آسيا. وفي الوقت نفسه، تحاول بكين استثمار تنامي الانتقادات العالمية للتدخلات العسكرية الأمريكية لتعزيز صورتها كقوة تدافع عن نظام دولي بديل وكصوت ممثل لما يُعرف بـ«الجنوب العالمي». ومع ذلك، اتسم الموقف الصيني في الأيام الأولى للحرب بقدر واضح من الحذر، إذ اكتفت بكين بالتعبير عن «قلق بالغ»، ورغم اعتبارها الهجمات الأمريكية والإسرائيلية انتهاكاً للسيادة الإيرانية، فإنها تجنبت إصدار إدانة مباشرة وحادة، في مؤشر على مخاوف داخلية لدى القيادة الصينية من التداعيات المعقدة للحرب على مصالحها الاقتصادية والإقليمية. وتتمثل الهواجس الأساسية للصين في هشاشة اقتصادها أمام اضطرابات الطاقة وسلاسل التوريد، إذ تستورد نحو ٥٢ في المئة من احتياجاتها النفطية من الشرق الأوسط، كما تعتمد بدرجة كبيرة على بعض المواد الكيميائية والصناعية القادمة من إيران. وتشير التقديرات إلى أن إيران تؤمن نحو ٤٥ في المئة من واردات الصين من الميثانول و١٠ في المئة من مادة البولي إيثيلين، وقد أدت الحرب إلى ارتفاع أسعار الميثانول بنسبة تراوحت بين ١٥ و٣٠ في المئة، ما زاد الضغوط على الصناعات التحويلية الصينية. كما تسبب الاعتماد على الكبريت القادم من الشرق الأوسط في ارتفاع تكاليف إنتاج الأسمدة والقطاع الزراعي، الأمر الذي دفع بكين إلى تقييد صادرات حمض الكبريتيك للحفاظ على استقرار السوق المحلية. ورغم هذه التحديات، تمكنت الصين حتى الآن من إدارة أزمة النفط بصورة أكثر فعالية بفضل توسيع احتياطاتها الاستراتيجية، والتوسع السريع في استخدام السيارات الكهربائية، وزيادة الإنتاج المحلي، وفرض رقابة حكومية مشددة على المصافي، بما في ذلك إجبار بعض المصافي الخاصة على مواصلة العمل رغم الخسائر لتجنب حدوث نقص داخلي في الوقود. ومع ذلك، يحذر خبراء صينيون من أن تجاوز أسعار النفط حاجز ١٣٠ دولاراً للبرميل قد يعرّض الصناعات الصينية المتقدمة وعالية الاستهلاك للطاقة إلى صدمة حادة تؤثر على قدرتها التنافسية. وعلى الصعيد الدبلوماسي، أظهرت الصين، خلافاً لخطابها السابق حول لعب دور الوسيط في الشرق الأوسط، رغبة محدودة في التدخل المباشر لإنهاء الحرب، واكتفت بطرح دعوات عامة لوقف إطلاق النار وحماية الملاحة واستئناف المفاوضات، في إطار سعيها للحفاظ على توازن حساس بين علاقاتها مع إيران ودول الخليج العربي والولايات المتحدة. كما شكّلت الهجمات الإيرانية على بعض الدول الخليجية تحدياً إضافياً لبكين، التي تحاول الجمع بين تأكيد احترام سيادة الدول العربية وتجنب إدانة إيران بشكل مباشر حفاظاً على شراكتها الاستراتيجية مع طهران. ويعكس هذا السلوك أن الصين تركز في الشرق الأوسط بدرجة أكبر على حماية مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية، أكثر من سعيها إلى لعب دور قيادي في إدارة الأزمات الأمنية. وفي المجمل، دفعت الحرب الصين إلى تكثيف جهودها لتعزيز المرونة الاقتصادية، وتنويع مصادر الطاقة، وتوسيع علاقاتها مع منتجي النفط خارج الشرق الأوسط، وتعزيز دور أطر مثل مجموعة «بريكس» ومنظمة شنغهاي للتعاون، ما يشير إلى أن بكين ستواصل على الأرجح تبني سياسة حذرة وعملية، مع استعداد محدود لتحمل أعباء القيادة المباشرة في الأزمات الأمنية الدولية الكبرى.

https://www.brookings.edu/articles/iraq-must-not-be-a-

MERI

السياسة الخارجية العراقية بين تآكل السيادة ونفوذ الفاعلين غير الحكوميين

أظهرت الأزمات الإقليمية الأخيرة أن السياسة الخارجية العراقية لم تعد نتاج قرار مركزي متماسك بقدر ما أصبحت انعكاساً للانقسامات الداخلية، ونفوذ الفاعلين غير الحكوميين، وصراع القوى الإقليمية على الساحة العراقية. ويُعد الهجوم على منشآت خورمور الغازية في إقليم كردستان مثالاً واضحاً على هذا الواقع، حيث تبدو الدولة العراقية عاجزة عن فرض سيطرتها الكاملة على أراضيها أو إخضاع جميع الجماعات المسلحة لسلطة المؤسسات الرسمية. وقد حاولت بغداد اعتماد سياسة «حياد حذر» تجاه التوترات الإقليمية، ولا سيما الحرب بين إيران وإسرائيل، إلا أن الفصائل

المسلحة المقرّبة من طهران، وخصوصاً بعض تشكيلات «الحشد الشعبي»، واصلت تقويض هذا التوجه عبر استهداف المصالح الأمريكية أو إعلان دعمها العلني لمحور المقاومة. ورغم أن هذه الجماعات التزمت مؤقتاً بخفض التصعيد خلال الحرب التي استمرت اثني عشر يوماً بين إيران وإسرائيل، فإنها عادت لاحقاً إلى تنفيذ هجمات ضد أهداف أمريكية وعراقية ومواقع في إقليم كردستان، ما كشف محدودية قدرة الحكومة المركزية على فرض سيطرة دائمة عليها. كما أن المشهد السياسي العراقي ما يزال يعاني انقسامات عميقة؛ فمع أن القوى الشيعية تهيمن على الحكومة والبرلمان والقضاء، إلا أن البيت الشيعي نفسه منقسم بين تيارات تدعو إلى التنسيق مع الدولة وأخرى تمنح ولاءها الاستراتيجي للمحور الذي تقوده إيران. وقد تمكنت هذه الجماعات من بناء شبكات موازية عسكرية واقتصادية واستخباراتية وسياسية، الأمر الذي أضعف احتكار الدولة لوسائل القوة.وفي المقابل، لا تزال القوى السنية منذ عام ٢٠٠٣ تعاني التشتت وغياب الرؤية الموحدة، في حين تسعى بعض القيادات السنية، بدعم من تركيا ودول الخليج العربي، إلى الحد من نفوذ الجماعات الموالية لإيران في المناطق السنية. أما الأحزاب الكردية، فعلى الرغم من مستوى الحكم الذاتي الذي تتمتع به، فإن تنافسها الداخلي حال دون تشكيل موقف وطني موحد، بينما زادت الخلافات المستمرة بين بغداد وأربيل حول الدستور والطاقة والصلاحيات الأمنية من تعقيد المشهد. ورغم امتلاك العراق مقومات تؤهله للعب دور الوسيط الإقليمي، كما حدث في استضافة الحوار الإيراني ــ السعودي، فإن ضعف السيادة الداخلية والتدخلات الخارجية يحدان من هذا الدور. فبغداد تجد نفسها مضطرة إلى تحقيق توازن شديد الصعوبة بين الحفاظ على الاستقرار الداخلي، وحماية البنية الاقتصادية، وتجنب الانخراط في الحروب الإقليمية، في وقت قد يؤدي فيه التقارب المفرط مع إيران إلى توتر العلاقات مع الغرب، بينما قد يثير الابتعاد عن طهران ردود فعل عنيفة من الفصائل المسلحة. وقد أصبحت الجماعات المرتبطة بمحور المقاومة أكثر جرأة خلال السنوات الأخيرة، إذ تطالب بخروج القوات الأمريكية، وترفض الاتفاقات البحرية مع الكويت، وتعارض أي تطبيع مع الحكومة السورية الجديدة، كما وُجهت لبعضها اتهامات بتخريب أنظمة الرادار العراقية ومهاجمة قوات البيشمركة، وهو ما يزيد هشاشة العراق أمام الهجمات الخارجية والحروب بالوكالة، خاصة مع ضعف منظومات الدفاع الجوي. وفي الجانب الاقتصادي، يبقى العراق عرضة للتقلبات الإقليمية بسبب اعتماده الكبير على صادرات النفط واستيراد الكهرباء من إيران وأمن طرق الطاقة في الخليج، ما يجعل أي اضطراب في مضيق هرمز أو أي هجوم على البنية التحتية الجنوبية تهديداً مباشراً لجهود إعادة الإعمار والاستثمار. وعلى صعيد النفوذ الخارجي، ما تزال إيران صاحبة الحضور الأعمق داخل العراق عبر شبكاتها السياسية والدينية والإعلامية، فيما رسخت تركيا وجودها العسكري في إقليم كردستان بذريعة مواجهة حزب العمال الكردستاني، بينما تستخدم دول الخليج أدوات اقتصادية وقبلية للحد من النفوذ الإيراني. وفي المحصلة، تبقى السياسة الخارجية العراقية رهينة التناقض بين سيادة الدولة الرسمية وقوة الفاعلين غير الحكوميين، ما يجعل العراق أقرب إلى ساحة تنافس إقليمي ودولي منه إلى دولة تمتلك استقلالاً كاملاً في رسم سياساتها الإقليمية.

https://www.inss.org.il/publication/lions-roar-conclusions

Chathamhouse

الحرب مع إيران وإعادة تشكيل النظام الأمني الخليجي لمصلحة الصين

أدت الحرب مع إيران إلى إعادة تشكيل البيئة الأمنية في الخليج العربي بطريقة قد تعزز النفوذ السياسي والاقتصادي والدبلوماسي للصين، من دون أن تؤدي إلى انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة أو إحلال بكين محلها كضامن رئيسي للأمن. فالصين لا تسعى في الشرق الأوسط إلى لعب دور القوة العسكرية المهيمنة أو المزود المباشر للأمن، بل تعتمد استراتيجية تقوم على استثمار الفراغات الناتجة عن تراجع الثقة الإقليمية بالسياسات الأمريكية، وإعادة توجيه أولويات دول الخليج نحو أنماط أكثر تنوعاً ومرونة

في الشراكات الأمنية والاقتصادية. وقد كشفت الحرب الأخيرة عن ثلاث حقائق أساسية في معادلات الأمن الخليجي. الأولى، أن القوة العسكرية الأمريكية وحدها لم تعد كافية لضمان الاستقرار أو الردع، إذ أدركت دول الخليج أن وجود القواعد الأمريكية على أراضيها قد يحولها أيضاً إلى أهداف مباشرة للهجمات الإيرانية. كما شعرت العواصم الخليجية بأن واشنطن تجاهلت تحذيرات شركائها العرب وأقدمت على حرب هددت أمن المنطقة واستقرارها الاقتصادي، رغم أن أنظمة الدفاع الأمريكية لعبت دوراً محورياً في اعتراض الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية. أما الحقيقة الثانية، فتتمثل في نجاح إيران في استخدام مزيج من القوة الصاروخية والطائرات المسيّرة وأداة مضيق هرمز لإرساء شكل من أشكال «الردع المتبادل» في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل، من خلال التهديد بإغلاق المضيق وتعطيل تجارة الطاقة العالمية للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية. أما الثالثة، فهي أن مصالح الصين والولايات المتحدة في الخليج ليست متعارضة بالكامل، إذ إن بكين، مثل واشنطن، معنية ببقاء مضيق هرمز مفتوحاً أمام حركة التجارة والطاقة العالمية، وهو ما ظهر في الاتصالات المباشرة التي أجراها القادة الصينيون مع السعودية والإمارات والتأكيد على أهمية حماية طرق الملاحة البحرية.وقد دفعت هذه التطورات دول الخليج إلى إعادة النظر في مفاهيمها الأمنية، حيث بدأت دول مثل السعودية والإمارات بالتركيز بصورة أكبر على تطوير القدرات الدفاعية المحلية، وتوسيع برامج مكافحة الطائرات المسيّرة، وتنويع الشركاء العسكريين والتكنولوجيين بدلاً من الاعتماد الحصري على الأنظمة الأمريكية مرتفعة الكلفة. وفي هذا السياق، برزت شراكات دفاعية جديدة مع دول مثل تركيا وكوريا الجنوبية وباكستان وأوكرانيا. وهنا تجد الصين فرصة للعب دور مكمل، لا بديل، للولايات المتحدة، خاصة أنها تعد بالفعل من أبرز موردي الطائرات المسيّرة والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج لدول الخليج، ومن المرجح أن توسع تعاونها الدفاعي والتكنولوجي في مرحلة ما بعد الحرب، وخصوصاً في المجالات التي لا تثير حساسيات أمنية مباشرة لدى واشنطن. غير أن المكسب الأكبر للصين قد يتحقق في المجال الدبلوماسي وإعادة بناء النظام الإقليمي، إذ باتت دول الخليج أكثر اقتناعاً بأن أي استقرار دائم يتطلب إنشاء إطار أمني شامل يضم إيران وجيرانها العرب، حتى في حال التوصل إلى تفاهمات بين طهران وواشنطن. وفي هذا السياق، يمكن للصين، بالتعاون مع قوى مثل تركيا وباكستان وبعض الدول الأوروبية، أن تضطلع بدور مسهّل للحوار الإقليمي. ومن المتوقع أن تروّج بكين في اللقاءات المقبلة مع دول الخليج لنموذج «الأمن الجماعي والمشترك والمستدام» الذي تطرحه ضمن مبادرة الأمن العالمي الصينية، وهو نموذج يبدو أكثر جاذبية لبعض الحكومات الخليجية في ظل تراجع الثقة المطلقة بالالتزامات الأمنية الأمريكية. وفي الوقت ذاته، تعمل السعودية على إعادة تعريف موقعها الجيوسياسي عبر مشاريع بنية تحتية للطاقة والنقل تهدف إلى تقليص الاعتماد على مضيق هرمز، من خلال خطوط الأنابيب والممرات التجارية التي تربط الخليج بالبحر الأحمر والبحر المتوسط، وهي مشاريع توفر فرصاً كبيرة للاستثمارات الصينية ولمبادرة «الحزام والطريق». وفي المحصلة، لم تؤد الحرب إلى إخراج الولايات المتحدة من معادلات الخليج أو إلى هيمنة صينية كاملة، بل ساهمت في نشوء نظام إقليمي أكثر تعددية ومرونة يقوم على تنويع الشراكات، بحيث تبقى واشنطن الفاعل الأمني الأهم، فيما تتوسع في المقابل مساحة النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي والدبلوماسي للصين في المنطقة.

https://www.chathamhouse.org/٠٥/٢٠٢٦/china-will-benefit-iran-war-

WSJ

الامتداد الخفي للحرب بين إيران وإسرائيل إلى الأراضي العراقية

تكشف تقارير حديثة أن إسرائيل أنشأت خلال الحرب مع إيران قاعدة عسكرية سرية في صحراء غرب العراق، استخدمتها لدعم عملياتها الجوية ضد إيران، في خطوة تعكس توسعاً واضحاً في نطاق المواجهة الإقليمية. ووفقاً للمعلومات المتداولة، أدت هذه القاعدة دوراً لوجستياً وعملياتياً مهماً في تنفيذ الضربات الجوية الإسرائيلية، وشكلت جزءاً من استراتيجية تل أبيب الرامية إلى توسيع عمقها العملياتي في المنطقة وتعزيز قدرتها

على إدارة الحرب من خارج حدودها التقليدية. وتشير التقارير إلى أن قوات عراقية اقتربت، في المراحل الأولى من الحرب، من موقع القاعدة من دون علم مسبق بطبيعتها، ما دفع إسرائيل إلى تنفيذ غارات جوية ضد هذه القوات لمنع كشف الموقع السري. ويعكس هذا السلوك حجم الحساسية الإسرائيلية تجاه الحفاظ على سرية بنيتها العسكرية في العراق، كما يكشف في الوقت نفسه انتقال الصراع الإيراني ــ الإسرائيلي إلى أراضي دول ثالثة وتحوله إلى مواجهة عابرة للحدود التقليدية.ويحمل إنشاء مثل هذه القاعدة داخل العراق دلالات استراتيجية تتجاوز البعد العسكري المباشر، إذ يُعد انتهاكاً واضحاً للسيادة العراقية ويؤكد أن العراق بات أكثر من أي وقت مضى ساحة للصراعات الجيوسياسية والعمليات غير المباشرة بين القوى الإقليمية. كما يعزز هذا التطور المخاوف المتعلقة بهشاشة الوضع الأمني الداخلي وعجز الحكومة العراقية عن فرض سيطرة كاملة على أراضيها ومنع استخدامها في النزاعات الإقليمية. وفي موازاة ذلك، لا تزال الولايات المتحدة تنتظر الرد الرسمي الإيراني على إطار مقترح لمفاوضات سلام، غير أن تعقيدات المشهد الداخلي الإيراني والغموض المرتبط بدور وموقع المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية يزيدان من صعوبة عملية اتخاذ القرار وإدارة المفاوضات. وتشير تقارير إلى أن غياب الظهور العلني للقيادة الإيرانية أسهم في تعميق حالة الغموض الاستراتيجي المحيطة بإدارة الأزمة. وتوضح هذه التطورات أن الحرب بين إيران وإسرائيل لم تعد مجرد مواجهة ثنائية محدودة، بل تحولت إلى صراع إقليمي متعدد الساحات يؤثر بصورة مباشرة في أمن العراق والخليج العربي، كما يلقي بظلاله على المسارات الدبلوماسية والتوازنات الأمنية الدولية.

https://www.wsj.com/world/middle-east/israels-clandestine-war-base-in-

خلاصة وتحليل خبير:

شهدت التحوّلات الأخيرة في الشرق الأوسط، ولا سيّما الحرب الواسعة بين إيران وإسرائيل ودخول الولايات المتحدة المباشر في معادلتها، منعطفًا حاسمًا في إعادة تعريف النظام الأمني الإقليمي. وتُظهر مجمل التحليلات المنشورة في مراكز الفكر ووسائل الإعلام الاستراتيجية الغربية والإقليمية أنّ نخب السياسة الخارجية في واشنطن ولندن وتل أبيب والعواصم العربية لا تركّز بقدرٍ كبير على «النتيجة العسكرية للحرب»، بقدر ما تنشغل بتقييم التداعيات البنيوية لهذه الأزمة على مستقبل توازن القوى، والهندسة الأمنية في الخليج، ومكانة إيران، ودور الصين، ومستقبل الحضور الأميركي في المنطقة.وتتمثّل الخلاصة الأبرز المشتركة بين هذه التقييمات في التآكل التدريجي لـ«النموذج التقليدي للأمن المتمحور حول الولايات المتحدة» في الشرق الأوسط؛ وهو نموذج استند خلال العقود الماضية إلى فرضيتين أساسيتين: الأولى، قدرة الولايات المتحدة على ضمان أمن شركائها العرب في الخليج؛ والثانية، إمكانية احتواء إيران عبر الردع العسكري والعقوبات وبناء التحالفات الإقليمية. غير أنّ الحرب الأخيرة كشفت أنّ كلتا الفرضيتين باتتا تواجهان تحدّيًا جديًا.ومن وجهة نظر كثير من المحلّلين الأميركيين والأوروبيين، تمكّنت إيران، عبر التوظيف المتزامن لقوتها الصاروخية، وحرب الطائرات المسيّرة، والرافعة الجيوسياسية المتمثّلة في مضيق هرمز، من إنشاء نوع من «الردع المركّب» الذي لم يضع إسرائيل وحدها تحت التهديد، بل عرّض كذلك البنى التحتية الاقتصادية في الخليج والتجارة العالمية للطاقة للخطر. وتكمن أهمية هذا التحوّل في أنّ مضيق هرمز، وللمرة الأولى، انتقل من كونه أداة تهديد تكتيكية إلى عنصر مركزي في استراتيجية الردع الإيرانية.وفي هذا الإطار، يحذّر جانب من التحليلات الاستراتيجية الغربية من أنّ إيران تسعى إلى تحويل «السيطرة العملية» على مضيق هرمز إلى حقيقة جيوسياسية؛ ليس فقط عبر الحضور العسكري، بل أيضًا من خلال فرض نوع من الشرعية السياسية والاقتصادية على حركة الملاحة البحرية. ومن منظور هذه التحليلات، فإن القبول الضمني بمثل هذا الوضع قد تترتب عليه تداعيات تتجاوز الشرق الأوسط، وقد يتحوّل إلى نموذج خطير لقوى مراجِعة أخرى، ولا سيّما الصين، في السيطرة على الاختناقات الاستراتيجية العالمية.وفي المقابل، كشفت الحرب الأخيرة أيضًا حدود القوة الأميركية. فعلى الرغم من أنّ المنظومات الدفاعية الأميركية والحضور العسكري لواشنطن حالا دون الانهيار الأمني الكامل للدول العربية، فإن دول الخليج أدركت أنّ وجود القواعد الأميركية لا يوفّر بالضرورة ردعًا كاملاً، بل قد يجعلها أهدافًا مباشرة للردود الإيرانية. وقد أدّى هذا الإدراك، خصوصًا في السعودية والإمارات وقطر، إلى إعادة التفكير في مفهوم «الاعتماد الأمني المطلق على الولايات المتحدة».ومن ثمّ، سيكون أحد أبرز مسارات مرحلة ما بعد الحرب اتّجاه الدول العربية نحو «تنويع الأمن». فهذه الدول لا تزال ترى في الولايات المتحدة الفاعل الرئيسي في أمن المنطقة، لكنها تعمل في الوقت نفسه على تطوير علاقاتها الدفاعية والتكنولوجية مع الصين وتركيا وكوريا الجنوبية والهند، بل ومع بعض الفاعلين الأوروبيين. ولا يعني هذا المسار استبدال الولايات المتحدة، بل يعبّر عن تشكّل نظام أمني متعدد الطبقات وشبكي الطابع في الخليج.وفي هذا السياق، اكتسبت الصين موقعًا خاصًا. فخلافًا للتصوّرات الثنائية الشائعة، لا تعتزم بكين أن تحلّ محل الولايات المتحدة بوصفها ضامنًا لأمن المنطقة، بل تسعى إلى استثمار الفراغات الناشئة عن تراجع الثقة بواشنطن لتوسيع نفوذها الاقتصادي والتكنولوجي والدبلوماسي. وتُظهر التحليلات المنشورة في مراكز الفكر الغربية أنّ الصين باتت تنظر إلى الشرق الأوسط لا باعتباره مصدرًا للطاقة فحسب، بل بوصفه جزءًا من معمار القوة العالمية المستقبلية؛ حيث تزداد أهمية الترابط بين الاستثمار في البنى التحتية، وتجارة الطاقة، والذكاء الاصطناعي، والممرات الجيوسياسية.وفي الإطار نفسه، من المرجّح أن تؤدي الحرب الأخيرة إلى تعزيز المشاريع البديلة الهادفة إلى تقليص الاعتماد على مضيق هرمز؛ من خطوط أنابيب جديدة إلى ممرات تربط الخليج بالبحر الأحمر والبحر المتوسط. ويمكن لهذه المشاريع أن تعزّز في آنٍ واحد النفوذ الاقتصادي الصيني والدور الجيوسياسي السعودي.غير أنّ أكثر التحوّلات الاستراتيجية حساسية قد يكون التغيّر التدريجي في نظرة الغرب إلى المسألة النووية الإسرائيلية. ففي فضاء ما بعد الحرب، بدأت بعض الدوائر السياسية والإعلامية الأميركية تتحدث علنًا عن الترسانة النووية الإسرائيلية؛ وهو موضوع كان يُدار سابقًا ضمن إطار «الغموض النووي». ويرى محلّلون غربيون أنّه حين تندلع حرب واسعة يتمحور جوهرها حول البرنامج النووي الإيراني، يصبح الحفاظ على الصمت التام بشأن القدرة النووية الإسرائيلية أكثر صعوبة. وقد يؤثّر هذا التحوّل، على المدى الطويل، في معادلات الردع الإقليمي، بل وفي نظام عدم الانتشار النووي نفسه.أما العراق، فقد تحوّل في خضمّ هذه التطورات إلى إحدى أكثر الحلقات الجيوسياسية هشاشة في المنطقة. وتكاد جميع التحليلات المنشورة بشأن العراق تتفق على نقطة واحدة: أنّ بغداد لا تمتلك سيادة كاملة على سياستها الخارجية والأمنية. فوجود الجماعات المسلحة المرتبطة بمحور المقاومة، والتنافس الإيراني ــ الأميركي، والتحركات الإسرائيلية داخل الأراضي العراقية، والانقسامات الإثنية ــ المذهبية، كلّها عوامل تجعل هذا البلد عرضة للتحوّل إلى ساحة دائمة للحروب بالوكالة.وقد كشف الإعلان عن وجود قاعدة إسرائيلية سرية في غرب العراق والهجمات المرتبطة بها أنّ الحرب بين إيران وإسرائيل تجاوزت عمليًا حدودها التقليدية، وحوّلت العراق إلى جزء من جغرافيتها العملياتية. وفي ظل هذه الظروف، تجد حكومة بغداد نفسها مضطرة إلى إقامة توازن هش بين الحفاظ على علاقاتها مع واشنطن، وضبط الجماعات القريبة من إيران، ومنع الانهيار الداخلي.وعلى المستوى الكلي، تشير مجمل هذه التطورات إلى أنّ الشرق الأوسط دخل مرحلة جديدة من التحوّل الجيوسياسي؛ مرحلة يتآكل فيها النظام الأحادي القطب المتمحور حول الولايات المتحدة تدريجيًا، من دون أن تكون هناك قوة قادرة حتى الآن على الحلول محله بالكامل. ونتيجة ذلك هي بروز نظام سيّال، متعدد المراكز، قائم على تحالفات مؤقتة؛ نظام ستتجه فيه الفواعل الإقليمية، أكثر من أي وقت مضى، نحو سياسة «الموازنة بين القوى» و«التعددية الأمنية».

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.